



ملخص للتوصيات الخاصة بالسياسات

- ❖ العمل على تنمية الوعي لدى صانعي السياسات و الجهات المعنية الأخرى فيما يتعلق بالاحتياجات المالية للمرأة في مختلف القطاعات، مما يؤدي إلى إشراك القيادات النسائية في حوار السياسات.
- ❖ العمل على تعديل و تحسين الأطر التشريعية و التنظيمية و الأشرافية و تنمية الوعي بهدف إزالة الأحكام القانونية التمييزية، مما سيؤدي إلى إزالة العوائق و افساح المجال للابتكار و السماح بالمزيد من الشمول المالي للمرأة الأفريقية .
- العمل على إزالة الأحكام القانونية التمييزية التي تعوق الشمول المالي للمرأة، و لاسيما فيما يتعلق بملكية الأراضي و حقوق الملكية.
- العمل على أن تفسح اللوائح التنظيمية مجالا و اسعا للابتكار الذي يدعم الشمول المالي للمرأة و تعديل التشريعات مما يسمح بتطوير منتجات جديدة و قنوات جديدة للتوزيع بما في ذلك الخدمات المصرفية بدون فروع.
- إدخال لوائح تنظيمية تتيح ضمانات بديلة و كذلك التأجير لمدة طويلة و التغلب على المعوقات التي تواجه المرأة فيما يتعلق بمحدودية تجميع الممتلكات.
- العمل على إصلاح الإطار القانوني و التنظيمي للتأمين مما يتيح تطوير المنتجات المعنية بالمرأة.
- ❖ صقل و تعزيز اللوائح التنظيمية الخاصة بالحماية المالية للمستهلك التي تعالج اهتمامات و قضايا العملاء من النساء، لتحقيق التوازن بين الحماية و التوسع في الانتشار.
- ❖ الاستثمار في برامج القدرة المالية للمرأة لتعزيز قدرة المرأة الأفريقية لكي تتصرف على أنها مستهلكة مالية مستنيرة و مثقفة.
- ❖ الاستثمار في جمع و تحليل المزيد من البيانات الشاملة عن المرأة، لكي يتم استخدامها من قبل الجهات المعنية و اجراء بحوث عن السياسات و أبحاث السوق لملء الفجوات المعرفية و المعلوماتية من منظور جندي "gender lens".
- إدراك قيمة البيانات الخاصة بالرجال و النساء كعملاء، لكل من المؤسسات المالية و الحكومات و البنوك المركزية و الهيئات التنظيمية و الرقابية.
- الاستثمار في بحوث السياسات من أجل مساندة تطوير السياسات المعنية بالمرأة
- ❖ دعم تطوير البنية الأساسية المالية على أنها مصلحة عامة، مع إدراك أكثر الأمور احتمالا لدعم الشمول المالي للمرأة.
- التوسع في تغطية مكاتب المرجعية الائتمانية من أجل تبادل المعلومات فيما بين مقدمي الخدمات المالية و توسيع نطاق المشاركة في تبادل المعلومات.
- الاستثمار في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات / الهواتف المحمولة، من أجل دعم تطوير المنتجات و الخدمات المالية ذات الأهمية الخاصة للمرأة.
- ❖ تسخير فريق من القيادات النسائية للتشجيع على تغيير السياسات و اليات الحوكمة الرشيدة و الإدارة الأصح للمؤسسات المالية.
- التشجيع على إنشاء و تقوية الجمعيات و الشبكات الخاصة بالمرأة.
- تعزيز القيادات النسائية و دعم قدراتها في مجال التدريب.
- ❖ التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تدار بواسطة المرأة و كذلك أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارع، و تدعيم نوافذ بديلة للتمويل مع إسناد دقيق لأدوار الحكومة و القطاع الخاص.